جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

قسم الإعلام

السنة الثانية/ المجموعة الثانية/ الأفواج: من 11 إلى 20

السداسي الثاني/ مقياس: قضايا دولية معاصرة (محاضرة)

الأستاذة: كريمة بوفلاقة

المحاضرة الأولى: مفهوم الأمن القومي ومجالاته:

* تعريف الأمن القومي:

يشير **مفهوم الأمن** إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف وإحلال شعور الأمان.

ظهر مفهوم الأمن القومي بشكل عملي قبل أن يتم التنظير له كمفهوم مع معاهدة ويستفاليا 1648م، واستمر في التطور إلى أن أصبح مفهوماً متداولاً على مستوى عالمي مع إنشاء الولايات المتحدة مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947م، وقد اختلف الباحثون حول مفهوم الأمن القومي ومدلولاته؛ حيث اقتصر تحقيق الأمن القومي في البداية على **تقوية القدرات العسكرية للدولة** بحيث تكون في مأمن من أية اعتداءات عسكرية، فاتجهت الأنظار إلى المعنى الضيق الذي يختزل الأمن القومي في إطار المفهوم العسكري وإدارة الصراعات المسلحة بين الدول.

وكان الصحفي الأمريكي **ولتر ليبمان** من أوائل من استخدم تعبير الأمن القومي وعرفه بأنه: "القوة العسكرية التي تضمن للدولة عدم التضحية بمقدراتها لتجنب ويلات الحروب، وقدرتها على حماية نفسها". فل**يبمان** في تعريفه يركز على استخدام القوة العسكرية لحماية المصالح المشروعة.

ومن وجهة نظر **هنري كسينجر** وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني: "أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء".

يشير هذا التعريف مباشرة إلى استخدام عناصر القوة المختلفة بما فيها العسكرية، مما يتيح للدول القيام بتصرفات عدوانية على غيرها من الدول. ويعبّر هذا المنطق عن توجه الدولة التي ينتمي إليها **كيسنجر** (الولايات المتحدة الأمريكية) نظرا للقوة التي تتمتع بها دون اعتبار لحفظ حق الآخرين في البقاء.

إن التركيز على الجانب العسكري للأمن يدفع بالدول إلى زيادة قدراتها العسكرية، وإلى تهديد الأمن البشري وليس حمايته. فكثيراً ما كان انزلاق الدولة لسباق التسلح سبباً في نقص أمنها بدلاً من زيادته وأبرز مثال على ذلك الاتحاد السوفيتي سابقا الذي كان قد تفكك رغم امتلاكه ترسانة ضخمة من الأسلحة.

لهذا ظهر اتجاه آخر ينظر إلى مصطلح الأمن القومي بأنه أشمل وأوسع، فهو لا بد أن يتضمن جوانب متعددة سياسية، اقتصادية، عسكرية، ثقافية، تنموية .. تحمل أهداف وقيم ومصالح الدول والمجتمعات. فقد تطوّر مفهوم الأمن القومي، وأصبح يعني: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات بصرف النظر عن شكل هذا التهديد ومصدره".

ويعرف **فريدريك هارتمان** :Fredrich Hartman الأمن القومي بقوله: "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة".

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن في هذا الاتجاه هو ما أوضحه **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد المفكرين الاستراتيجيين البارزين في كتابه "جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة". واستطرد قائلاً: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل".

تعريف **روبرت ماكنمارا** :Robert Monomara "الأمن عبارة عن تنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وإن الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".

عبّر **ماكنمارا** . بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن القومي، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية". حيث تشمل تلك الكلمة أبعاداً كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية، تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية

للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية. كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها، أيضاً، استمرار الحياة، وربط **ماكنمارا** بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.

فالأمن القومي هو ذلك الذي يتعلق بقدرة الدولة على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، بالإضافة إلى قدرتها على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها واتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن.

و في عمل **باري بوزان** على توسيع قطاعات الأمن إلى عدة قطاعات: سياسي، اقتصادي، اجتماعي، بيئي عسكري، أكد أن هذه القطاعات متشابكة وتعمل بصفة مرتبطة لتحقيق الأمن، إلا أنه اعتبر القطاع العسكري أهم قطاع.

* أنواع الأمن القومي:

كما أشرنا يتم استخدام اصطلاح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات تتخذ لضمان سلامة إقليم الدولة والدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، سواء في الداخل أو الخارج، واتسع مفهوم الأمن في العقود الأخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني، ليشمل مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بعد أن ثبت أن هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان والمهددات الخارجية. ومن هنا؛ فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادا متعددة لها خصائصها التي تثبت ترابطها وتكاملها، نحاول توضيحها في الآتي:

أولا: الأمن السياسي:

ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وهو ذو شقين داخلي وخارجي. يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها.

ثانيًا: الأمن الاقتصادي:

يتعلق بمدى قدرة الدول على تأمين معيشة الأفراد وأيضا فتح الأسواق وتحقيق الرفاهية، ويرى **بوزان** أن الشركات الضخمة يمكن أن تشكل تهديدات وتضر بسلامة الاقتصاد الوطني.

ويرمي الأمن الاقتصادي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له. وتقوم الدولة هنا بتنمية واستخدام كافة مواردها لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي وتنمية التبادل التجاري.

ثالثًا: الأمن الاجتماعي:

ويهدف إلى توفير الأمن للمواطنين من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات. ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي، ويؤدي الظلم الاجتماعي لطبقات معينة أو تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر إلى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، وبخاصة في ظل تفاقم مشاكل البطالة والإسكان والصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية.

رابعا: الأمن العسكري:

يتحقق الأمن العسكري من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة من العدوان الخارجي، عبر الاحتفاظ بهذه القوة للدفاع عن حدود الدولة وعمقها.

خامسا: الأمن الثقافي:

و يعني تمكين الشعب من ممارسة منظومة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة، ويقوم على حماية الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم. وهو ما يساعد على الحفاظ على ثقافة السكان الأصليين بما في ذلك الفلكلور الشعبي والممارسات والسلوكات المجتمعية والثقافية والفنون، وكل ما يعد تراثا ثقافيا غير مادي.

سادسا: الأمن المجتمعي:

ويقصد به شعور الفرد بانتمائه للجماعة والمجتمع، سواء كانت أسرة أو منظمة أو جماعة عرقية أو دينية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية، ويمنع وجود تهديد لهذه الجماعة والأفراد المنتمين إليها.

وتجدر الإشارة إلى أن القضايا المستعصية على الحل في العلاقات الدولية هي التي تحوي في ثناياها مآزق اجتماعية تقود في أغلب الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.

سابعا: الأمن البيئي:

هناك ارتباط قوي بين التدهور البيئي والأمن، فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء في السنوات الأخيرة.

ويعتبر التهديد البيئي تهديدا عالميا، فانبعاث الغاز وذوبان الجليد يضر بسلامة وأمن كل الدول، وكذلك الجفاف والتصحر ... إلخ، فالأمن البيئي أضحى بالغ الأهمية لأن المهددات في ازدياد وهو ما يستوجب إعادة تشكيل رؤى وقرارات جديدة لمجابهة هذا التحدي.

ثامنا: الأمن الصحي:

ويهدف إلى ضمان الحد الأدنى من الحماية من الأمراض والعمل على توفير الخدمات الصحية من أدوية وتأمين صحي وحماية من الأمراض وتطويرها، ونشهد مؤخرا انتشار مفهوم **الأمن الصحي** عبر الإعلام بفعل انتشار فيروس كورونا حول العالم وتسجيل أرقام مرعبة حول أعداد الإصابات والوفيات، وعدم تمكن المخابر الطبية حول العالم من إيجاد علاج مناسب له لحج كتابة هذه الأسطر.

تاسعا: الأمن الغذائي:

ويقصد به قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية، وأن تكون أسعارها في متناول المواطنين. وهو ما تسعى لتحقيقه الدول والحكومات وحتى الأفراد هذه الأيام في ظل انتشار فيروس كورونا covid 19 وما خلفه من خوف الناس من نقص الموارد الغذائية ولجوئهم للتمويل الواسع والعشوائي.

* مفهوم الأمن الإنساني:

وتعود جذوره إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 الذي دعا إلى إرساء بعض القواعد الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وبالتالي تحقيق الأمن الإنساني.

وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني بشكل رسمي سنة 1994 كنتاج لمجموعة من التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي أكد بدوره على أن الأمن يشمل الفرد أيضا، فالفرد هو الوحدة المرجعية للأمن الإنساني وليست شيئا مجردا كالدول.

وفي سنة 1999 جاء في تصريح الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان:** "إن الكائن الإنساني هو مركز كل شيء، وحتى تصور السيادة الوطنية منشأ من أجل حماية الفرد، فالفرد هو سبب وجود الدولة وليس العكس، كما أنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة".

فإذا كان الأمن القومي يهدف إلى حماية أمن الدولة من التهديدات الخارجية عموما، فإن الأمن الإنساني يسعى إلى حماية أمن الأفراد وإن استدعى الأمر الاستعانة بالتدخل الأجنبي، فهناك دول آمنة لكن مواطنيها غير آمنين داخل حدودها.

وتنقسم مصادر تهديد أمن الأفراد في هذه الحالة إلى قسمين:

1- قد تكون الدولة في حد ذاتها مصدرا للتهديد، وذلك في حالة نشوء النزاعات الإثنية والعرقية، وفي حالات التمييز ضد فئات معينة من المجتمع لأسباب دينية أو عرقية أو سياسية، وحتى الفقر والحرمان الاقتصادي يقع على عاتق الدولة وتتحمل مسؤوليته.

2- خارجة عن سيطرة الدولة: مثل التلوث البيئي، انتشار الأسلحة والألغام، مشاكل اللاجئين، الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة ... إلخ

وهو ما يجعل من قضايا الأمن الإنساني قضايا عالمية أكثر منها قضايا داخلية، فيتدخل المجتمع الدولي عبر مؤسساته الحقوقية والإنسانية من أجل حماية الأفراد المهددين داخل دولتهم، وبذلك يمكن للأمن الإنساني أن يحقق أمن الدولة وليس العكس.

بعض المراجع للاستزادة:

[1] أحمد حويتي : مستقبل البحث العلمي في الميدان الأمني ومطالبه في العالم العربي ، مناهج البحث في العلوم الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2014 .

[1] نور الدين دخان ، الأمن الإنساني ، دراسة في المفهوم ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد 09 ، ديسمبر 2009 ، مركز البصيرة للبحوث ، الجزائر .

[1] عامر مصباح ، الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة ، مناقشة النماذج النظرية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية ، العدد الرابع ، ديسمبر 2015 ، الجزائر .

المحاضرة الثانية: ظاهرة العولمة وأبعادها:

* مفهوم العولمة:

لغويا هي لفظ مأخوذ من "**عالم**" بمعنى جعل الشيء عالميا، وتشير أيضا إلى: **الكوكبة، الكونية،** ولدى الرافضين لها: **الأمركة**. يقابلها في اللغة الفرنسية مصطلح **Mondialisation** ؛ وفي الانجليزية **Globalization**، وتعني الكلمة في المعنى اللغوي: "تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله".

تاريخيا نتجت العولمة عن انهيار النظام العالمي ثنائي القطبية بانهيار الاتحاد السوفييتي مع نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها سياسيا وعسكريا واقتصاديا على العالم. وكان أول من أشار إلى مفهوم العولمة هو العالم السوسيولوجي الكندي **مارشال ماكلوهان**، عندما صاغ في نهاية ستينيات القرن الماضي مفهوم **القرية الكونية** في كتابه "الحرب والسلام في القرية الكونية".

لا يوجد تعريف جامع ومحدد للعولمة، ولكن هناك عدة اجتهادات حاولت وضع تعريفات للظاهرة، كل تعريف يخضع لثقافة صاحبه واتجاهه، فيعرفها **أولريش بك** بأنها: "تعني تجربة انعدام الحدود في العمل اليومي، ضمن الأبعاد المختلفة للاقتصاد والإعلام والبيئة والخبرة الفنية والنزعات الثقافية العابرة للحدود والمجتمع المدني"، أما المفكر البريطاني **رونالد روبرتسون** فيعرفها بأنها: "اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش".

ويعرفها **مالكوم واترز** مؤلف كتاب "العولمة" بأنها: "كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد".

إذن لا يوجد تعريف محدد لمفهوم العولمة، بل تنظر إليها النظريات الكبرى على أنها ظاهرة غير مكتملة وغير مستقرة، ويمكن تصنيف الرؤى المفسرة للعولمة كما يلي:

أولا: المؤيدون: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العولمة تحول جوهري في ميدان السياسة العالمية، يتطلب إيجاد الطرق لفهمه وإدراكه. فهي تعني "الرفاهية القادمة لكل الشعوب"، ويبشر هؤلاء بأن البشرية مقبلة على عصر جديد تنتصر فيه القيم الرفيعة كاحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والعقلانية والتقدم التكنولوجي، وأن الدول التي ترفضها ستبقى تعاني التخلف الحضاري. إنها إذن حتمية ضرورية للانفتاح على الثقافة العالمية، وتكييف قيمنا وثقافتنا مع قيمها التي اكتسحت العالم كله.

ثانيا: المعارضون: وهم أتباع النظرية الماركسية، يرون أن العولمة أحدث مظهر من مظاهر تنامي الرأسمالية والليبرالية الجديدة والمركزية الغربية، وأنها أدت إلى زيادة الهوة اقتصاديا واجتماعيا بين الدول الغنية والدول الفقيرة. فهي كما يقول **الجابري:** "إيديولوجيا تعبّر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته".

ثالثا: المحايدون: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العولمة ليست أكثر من مرحلة عابرة من مراحل التاريخ البشري، فهي ليست ظاهرة طبيعية وإنما منتج بشري قابل للتعديل والتصحيح.

***أبعاد العولمة:**

للعولمة ثلاثة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي، البعد السياسي، البعد الاجتماعي الثقافي.

1- البعد الاقتصادي: يقوم البعد الاقتصادي للعولمة على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز. وتنص الاتفاقية العامة للتجارة "الغات" على إقامة نظام تجارة دولية حرة لرفع مستويات المعيشة في الدول المتعاقدة، واستغلال الموارد وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية وتشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العالمية، وإلغاء القيود أمام التجارة الدولية.

2- البعد السياسي: يقوم الجانب السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة: حرية العقيدة والفكر والتعبير، وحرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب والانتخاب وحرية الاختيار، ومن المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية، والاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية، وتأكيد الاهتمام باحترام حقوق الإنسان وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ويعتبر مبدأ التدخل لأغراض إنسانية مثالا حيا لذلك الاهتمام.

3- البعد الاجتماعي/ الثقافي: تدفع العولمة إلى الالتقاء والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات، وبالتالي تحدث تطورات وتحولات تقود العالم إلى كونية جديدة، حيث تشير العولمة كمفهوم إلى ضغط العالم وتصغيره، فقد تحولت القوى الاجتماعية من تجمعات أسرية وقبلية إلى تجمعات قومية ودولية، مع السعي للقضاء على النزعات العنصرية والمذهبية لإقامة مجتمع إنساني قائم على الحرية والعدل.

ومن مظاهر العولمة على المستوى الاجتماعي انتشار بعض أنماط السلوك الاجتماعي الغربي، وقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلومات في مجال الإعلام في نشر هذه الأنماط السلوكية، بغض النظر عن مدى قبول أو رفض المجتمعات غير الغربية لها، مما يؤدي إلى حدوث صدام مع تقاليد وقيم وهوية الشعوب الأخرى.

مراجع للاستزادة:

- محمد عابد الجابري، العرب والعولمة: العولمة والهوية الثقافية
- برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، 1999
- أولريش بك؛ ما هي العولمة، ترجمة: أبو العبد دودو، 1999
- ألفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، 1990
- حسن حنفي وجلال صادق العظم، ما العولمة؟، 2002
- بدرية البشر، وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي، 2008